دراسة تحليلية لوضعية الصادرات الصينية خلال عاميّ 2001– 2007

عائشة بن عطاالله *
جامعة الأغواط - الجزائر

ملخص : سنعمل من خلال هذه الدراسة، على بحث وضعية الصادرات الصينية خلال عاميّ 2001– 2007، أي منذ انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية حتى بداية أزمة الرهن العقاري داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وصولاً لاستخلاص خصائص الصادرات الصينية التي بلورت فيما بعد أداء القطاع أثناء الأزمة المالية العالمية.

الكلمات المفتاح : معدل الاعتماد على الصادرات، هيكل الصادرات، أسواق الصادرات، الصين.

تمهيد : مرت أكثر من ثلاثين سنة على انفتاح الدولة الصينية على العالم الخارجي، وانتهاجها مساراً اقتصاديا جديداً مكّنها من بلوغ أعلى المراتب الإقتصادية، فالصين حالياً تمثل ثاني أقوى إقتصاد في العالم، وتشير التوقعات إلى أن الاقتصاد الصيني بإمكانه تخطي هذا الرقم ليصبح الاقتصاد الأقوى عالمياً خلال الفترة القادمة، و لعّل أبرز ما يشد انتباه العالم لهذا التطور المذهل حجم الصادرات الصينية التي باتت تغزو أسواق العالم دون استثناء، وبناءاً على ذلك إرتأينا أن ندرس وضعية الصادرات الصينية خلال الفترة بين عام 2001 حيث انضمت الصين لمنظمة التجارة العالمية، حتى بداية ظهور الأزمة المالية العالمية الحالية، إثر أزمة الرهون العقارية داخل الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2007، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي لمجموعة من البيانات التي يمكن من خلالها التّعرف عن كثب على وضعية الصادرات الصينية خلال فترة الدراسة وبعدها، وذلك من خلال المحاور التالية :–

1. نظرة عامة على أداء التجارة الخارجية الصينية؛
2. تحركات وخصائص الصادرات الصينية؛
3. تحليل هيكل الصادرات الصينية؛
4. منشأ وأسواق الصادرات الصينية.

1. نظرة عامّة على أداء التجارة الخارجية الصينية

شهدت التجارة الخارجية الصينية نمواً كبيراً، بعد عملية الإصلاح والانفتاح الاقتصادي الذي انتهجته الصين بداية من سنة 1978، حيث سجلت التجارة الخارجية للصين أرقماً قياسية ساهمت في بناء النسيج الاقتصادي، وتعظيم حصة الصين في السوق الدولية.

1.1. مساهمة التجارة الخارجية في الاقتصاد الصيني : يتم التّعرف على مدى مساهمة التجارة في اقتصاد ما، وتقدير نسبة مساهمة التجارة الخارجية لهذا الاقتصاد في الناتج المحلي الإجمالي بحساب معدل الاعتماد على التجارة الخارجية[1]، والذي يمكن وصفة على أنه :

– معدل يستخدم كمؤشر لقياس مدى اعتماد اقتصاد بلد ما على الصادرات والواردات التجارية، كما يعكس درجة إرتباط اقتصاد البلد بالاقتصاد العالمي[2]؛

– نسبة إجمالي حجم التجارة الخارجية للناتج المحلي الإجمالي GDP[3].

ويمكن أن ينقسم معدل الاعتماد على التجارة الخارجية إلى معدل اعتماد على الصادرات ومعدل اعتماد على الواردات. من خلال تحليل بيانات معدل الاعتماد على التجارة الخارجية ومعدلي الاعتماد على الصادرات والواردات في الصين

* aicha_benatallah@yahoo.com

خلال عاميّ 2001-2007 الصادرة عن المكتب الوطني الصيني للإحصاء، نجد أن معدل الاعتماد على التجارة الخارجية سجل نسبة 38.47% سنة 2001 و 66.20% سنة 2007، و ذلك بمعدل نمو سنوي مقدر بحوالي 5%، في حين سجل معدل الاعتماد على الصادرات 20.09% و 37.00% سنة 2011 و2007 على التوالي بمعدل نمو سنوي قدره 2 نقطة مئوية خلال نفس الفترة، ليسجل معدل الاعتماد على الواردات 18.38% و39.10% خلال سنة 2001 و2007 على التوالي و ذلك بمعدل نمو سنوي قدره 3 نقطة مئوية خلال الفترة ذاتها. حيث مثل معدل الاعتماد على الصادرات النسبة الأكبر من معدل الاعتماد على التجارة الخارجية بفارق أدنى يتراوح بين 1 و 2 نقطة مئوية وحد أقصى بين 5 و 6 نقطة مئوية، عدا سنة 2007 حيث تجاوز معدل الاعتماد على الواردات معدل الاعتماد على الصادرات بفارق 2 نقطة مئوية ليسجل 39.10% و 37.00% على التوالي .

وتشير البيانات إلى تعاظم دور التجارة الخارجية في الاقتصاد الصيني، وهذا ما يظهر من خلال بيانات معدل الاعتماد على التجارة الخارجية في الصين بالمقارنة بباقي دول العالم، حيث يأخذ معدل الاعتماد على التجارة الخارجية الصيني منحاً تصاعدياً، ليسجل زيادة مضاعفة خلال العشر سنوات بين عاميّ 1980-1990، و زيادة مقدرة بـ 10 نقاط مئوية بعد عشر سنوات أخرى في سنة 2000.

2.1. الميزان التجاري الصيني : تشير معطيات الميزان التجاري الصيني، إلى وجود تذبذبا في الفائض المحقق خلال الفترة بين 01\2001 – 12\2007، ليسجل أول عجزاً له بـ 2.26 مليار دولار في شهر أفريل 2004[4]، ليسجل فائضاً خلال الفترة المتبقية إلى نهاية سنة 2007، وذلك ناتج عن المعدلات المحققة في نمو إجمالي الصادرات الصينية.

3.1. مساهمة التجارة الخارجية الصينية في الاقتصاد العالمي : تمثل الصين حالياً أحد أهم المشاركين الرئيسيين في السوق الدولية، فبعدما كانت مساهمة التجارة الخارجية في الاقتصاد الصيني لا تعد أن تذكر رغم موارد البلاد الوفيرة، إلا انه ومنذ بداية الحكومة الصينية في إصلاح سياساتها الإقتصادية وفتح اقتصادها الذي يعتمد على النظام الاشتراكي سنة 1970، بدأ تصاعد ونمو القطاع الخاص الصيني و الأجنبي، والذي يمثل حالياً أحد أهم دعائم الاقتصاد الصيني .

وفق إحصاءات وزارة التجارة الصينية، نجد أن نسبة إجمالي الصادرات الصينية لإجمالي صادرات العالم تحقق معدل نمو سنوي قدره 0.3 نقطة مئوية خلال الفترة بين عامي 2001 و2007، في حين سجل معدل النمو السنوي لنسبة إجمالي الصادرات والواردات الصينية إلى إجمالي صادرات وواردات العالم خلال نفس الفترة معدل 0.3 نقطة مئوية وهو نفس المعدل المحقق في نسبة إجمالي الواردات الصينية لإجمالي واردات العالم .

2. تحركات و خصائص الصادرات الصينية

سنقوم برصد تحركات الصادرات الصينية من خلال تتبع إجمالي الصادرات وتحركات معدل الاعتماد على الصادرات، ومن ثم سنقوم باستخلاص خصائص أداء الصادرات انطلاقا من بيانات تحركاتها.

1.2. إجمالي حجم الصادرات : بلغ إجمالي الصادرات الصينية 1216 مليار دولار سنة 2007، ما مثل زيادة سنوية مقدرة بـ 26% بداية من سنة 2000، وهذا راجع للأسباب التالية : أولاً- زيادة تنافسية المنتجات التصديرية الصينية وتوّسع حصتها في السوق الدولية ؛ ثانياً- تنامي دور الإستثمار الأجنبي في الصين، والذي لعب دوراً مهماً في نمو الصادرات الصينية، حيث ساهم وبشكل كبير في نقل التقانات والتكنولوجيا الجديدة، إضافة للدور الإيجابي الذي لعبته في تحفيز الصناعات الصينية في ظل المنافسة التي تفرضها شركات الإستثمار الأجنبي ؛ ثالثاً- استمرار عملية إصلاح نظام التجارة الخارجية والذي تم اعتماده منذ وقت مبكر منذ القرن التاسع عشر، إضافة لارتفاع مساهمة القطاع الخاص الصيني في مجال التصدير .

2.2. معدل الاعتماد على الصادرات : بلغ معدل الاعتماد على التجارة الخارجية في الصين 66.20% سنة 2007، في حين سجل معدل الاعتماد على الصادرات 37.00%، وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدول كفرنسا، بريطانيا، كوريا وألمانيا يبلغ متوسط معدل الاعتماد على التجارة الخارجية فيها 30%، و يفوق هذا المعدل نسبة 70% في بعض دول جنوب شرق أسيا[5]، إلا أن الصين تمثل الاقتصاد الأبرز الذي يحقق أعلى المستويات في هذا المجال، مع تزايد الدور الذي تلعبه الصادرات في الاقتصاد الصيني منذ الانفتاح الاقتصادي. ومن خلال تتبعنا للتطورات الحاصلة في كل من معدل الاعتماد على التجارة الخارجية و معدل الاعتماد على الصادرات في الصين، نجد أن معدل الاعتماد على

الصادرات يأخذ منحاً تصاعدياً و متناغماً مع معدل الاعتماد على التجارة الخارجية، و ذلك راجع إلى أن معدل الاعتماد على الصادرات في الصين يمثل أكثر من نصف 1/2 معدل الاعتماد على التجارة الخارجية، وهو ما يعد ميزة حقيقية للتجارة الخارجية الصينية.

3.2. خصائص الصادرات الصينية : في عام 1987، تم تصنيف ما يقرب من ربع 1/4 صادرات الصين بأنها منتجات يرتفع الطلب عليها في جميع أنحاء العالم، وفي سنة 2000 ارتفع هذا الرقم ليصل إلى نسبة 60%، حيث تُبين مؤشرات تركيز الصادرات بأن عرض الصادرات الصينية متنوع للغاية مقارنة بباقي الدول الأخرى[6]، وهو ما يضفي على الأنشطة التصديرية الصينية سمة التنوع والديناميكية العالية.

وتشير الاتجاهات الحالية إلى تزايد المحتوى التكنولوجي للصادرات الصينية، أي أن الصادرات الصينية تتحوّل تدريجياً من السلع المصنعة البسيطة نسبياً، نحو المزيد من المنتجات المتطورة. ففي منتصف سنة 1980 شكلت المنتجات الأولية والمواد المصنعة نسبة 90% من الصادرات الصينية التي تتمثل أساساً في الموارد الأولية ومنتجات ذات تكنولوجيا منخفضة، وبحلول عام 2002 انخفض هذا الرقم ليصل إلى 50%، وفي نفس السنة ارتفعت نسبة صادرات الصين من المنتجات ذات التكنولوجيا الفائقة من نسبة أقل من 5% إلى 30%، ما يمثل جلياً اتجاه الصين نحو إضفاء العنصر التكنولوجي في منتجاتها التصديرية.

3. تحليل هيكل الصادرات الصينية

1.3. نمو صادرات المنتجات فائقة التكنولوجيا والمنتجات الكهروميكانيكية : وفقاً لبيانات المكتب الوطني الصيني للإحصاء، سجل متوسط النمو السنوي لإجمالي للصادرات والواردات التجارية خلال عاميّ 1979–2007 نسبة 17.4%، حيث بلغ المتوسط السنوي لنمو الصادرات التجارية وحده نسبة 18.1%، كما وصلت نسبة إجمالي الصادرات الصينية لإجمالي الصادرات العالمية 8.8% سنة 2007 [7]، لتحتل الصين بذلك المركز الثاني من حيث سرعة نمو الصادرات. كما بلغ إجمالي صادرات المنتجات الصناعية إلى إجمالي الصادرات الصينية نسبة 49.7% سنة 1980، ليرتفع بعد ذلك إلى نسبة 94.9% سنة 2007 محققة زيادة قدرها 45.2 نقطة مئوية. أما صادرات المنتجات الميكانيكية والكهربائية، فقد مثلت نسبة 7.8% من إجمالي الصادرات الصينية سنة 1980، لتحقق نسبة 57.6% سنة 2007، أما صادرات المنتجات ذات التكنولوجية العالية فوصلت إلى نسبة 28.6% من إجمالي الصادرات الصينية خلال نفس السنة.

حيث حافظ إجمالي الصادرات الصينية على وتيرة ارتفاع مستمرة، مثلت المنتجات الصناعية نسبة آخذة في التزايد من إجمالي المنتجات الصينية، وجدير بالذكر أن المنتجات الصناعية مثلت وبشكل مباشر نسبة 90% من الصادرات الصينية مع بداية سنة 2001، في حين شهدت الصادرات الصناعية من المنتجات الكهربائية والميكانيكية والمنتجات فائقة التكنولوجيا نسبة متزايدة من إجمالي الصادرات، لتحتل بذلك المركز المهيمن من الصادرات. ووفقاً للنظام المتناسق لتوصيف السلع Harmonized System (HS) [8]، نجد أن صادرات منتجات الشركات الكهروميكانيكية وشركات المنتجات فائقة التكنولوجيا احتلت نسبة 54.5% من إجمالي صادرات أكبر 200 شركة عاملة في مجال التصدير في الصين، حيث مثلت العمود الأول من مختلف أنواع الشركات لاسيما شركات المعلومات الإلكترونية، و التي كانت لها الأسبقية في ترتيب الشركات المصدرة.

وتوزعت أولى عشر منتجات تصديرية في الصين خلال سنة 2007 كالتالي: آلات ومعدات نقل 47%، نسيج، مطاط ومنتجات معدنية 18%، منتجات كيميائية 5%، مواد غذائية 3%، معادن ووقود 2% و25% منتجات أخرى.

2.3. تراجع نسب التجارة التجهيزية : منذ سنة 2007، كثفت وزارة التجارة الصينية جهودها لتعديل سياسات التجارة التجهيزية، فوفقاً لإحصاءات ذات الوزارة، نلحظ تعرض معدل الضريبة على المنتجات التصديرية كثيفة العمالة لإعادة التقييم، لكن مع عدم إمكانية التغيير في اتجاه ترقية التجارة التجهيزية، حيث أن هذه السياسات تسهم في تحسين و تطوير الهيكل الصناعي، وتساعد في الحد من نسبة التجارة التجهيزية، وتحسين مستوى الابتكار المستقل للشركات الصينية. فمنذ عام 2002 حققت شركات الإستثمار الأجنبي اختراقا كبيرًا في مجال التصدير، حيث مثلت التجارة التجهيزية مباشرة نسبة تجاوزت 50% من إجمالي الصادرات التجارية الصينية، في حين أظهرت النسبة الكلية اتجاه منخفض تدريجياً لنسب التجارة التجهيزية، كما أظهرت التنافسية للمنتجات الصناعية الصينية وفقاً للتصنيف المعياري للتجارة

الدولية (SITC) خلال الفترة الممتدة بين عـاميّ 2001– 2006 ارتفاعاً متواصلاً، مسجلة معدل 0.0959 و 0.2050 سنة 2001 و 2006 على التوالي، على خلاف باقي المنتجات الأخرى.

3.3. تزايد حصة صادرات شركات الإستثمار الأجنبي والشركات الخاصة : شهد نشاط شركات الإستثمار الأجنبي دوراً متنامياً، حيث أصبحت تتمتع بموقع مهيمن و قوة مؤثرة في هيكل التجارة الصينية، فقد مثلت تجارة الشركات الخاصة نصف التجارة الخارجية للصين. في سنة 2006 شكل إجمالي أعمال شركات الاستثمار الأجنبي في مجال التصدير والاستيراد نسبة 58.9% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في الصين، ليبلغ بذلك فائضها التجاري نسبة 51.4% من إجمالي الفائض التجاري الصيني. كما احتلت شركات الإستثمار الأجنبي نسبة 62.5% من إجمالي صادرات أكبر 200 شركة عاملة في المجال التصدير سنة 2005، في حين مثلت حصة الشركات المملوكة للدولة 28.5%، أما باقي الشركات فكانت حصتها 9%.

تُوضح بيانات التغيرات الحاصلة في معدلات مساهمة الشركات العاملة في مجال التصدير في الصين خلال عاميّ 2001–2007 الصادرة عن وزارة التجارة الصينية، هيمنة صادرات الشركات الأجنبية على إجمالي الصادرات الصينية بنسبة مساهمة متزايدة تفوق 50 بالمائة خلال السنوات السبعة، تليها الشركات المملوكة للدولة و التي أخذت نسب مساهمتها في التراجع ، وهو ما انعكس على أداء الشركات الخاصة ـ احتلت الترتيب الأخير ـ حيث شهدت تزايداً ملحوظاً في نسبة مساهمتها في الصادرات الصينية .

4. منشأ و أسواق الصادرات الصينية

1.4. منشأ الصادرات الصينية : اعتمادا على نموذجيّ Mould & Die [9]، نجد أن مصدر معظم الصادرات الصينية يتمثل في عشر مقاطعات رئيسية هي : قوانغدونغ Guangdong، تشيجيانغ Zhejiang، جيانغسو Jiangsu، شنغهاي Shanghai، شاندونغ Shandong، تيانجين Tianjin، فوجيان Fujian، لياونينغ Liaoning، بيجين Beijing و وانهوي Anhui.

ومثلت كل من مقاطعة Guangdong، Jiangsu، Shanghai، Zhejiang، Shandong على التوالي المقاطعات الخمسة الأولى المصدرة في الصين خلال عاميّ 2001–2007.

2.4. أسواق الصادرات الصينية : لقد شهدت التجارة الصينية ازدهاراً في تبادلاتها، ولاسيما في العقدين الماضيين، حيث ارتفعت الصادرات الصينية من 25 مليار دولار سنة 1984 إلى 383 مليار دولار سنة 2003، وهو ما مثل قفزة من نسبة 1.5% إلى 5.8% في حصتها من الصادرات العالمية[10]، وبالاعتماد على ذات النموذجين (Mould & Die)، نجد أن أسواق التصدير الرئيسية للصين تتمثل في: هونغ كونغ، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وفي درجة ثانية تأتي أسواق كل من : ألمانيا، الهند، تايوان، إسبانيا، فرنسا، البرازيل والفيتنام[11]، وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم الصادرات الصينية نحو هونغ كونغ هي عبارة عن تجارة ترانزيت، وبالتالي فإن الوجهة النهائية لهذه الصادرات ستتفرق فيما بعد.

ومن خلال تتبعنا لترتيب الشركاء التجاريين العشرة الأوائل للصين خلال عامي 2000–2007، نجد أن كل من اليابان والاتحاد الأوروبي يتبادلان الترتيب الأول و الثالث على التوالي خلال عامي 2000–2002 و2005–2007، في حين حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على ترتيبها كثاني اكبر شريك تجاري للصين، و تراوح الترتيب الرابع و الخامس بين كل من الآسيان وهونغ كونغ، أما الترتيب السادس و السابع فبين كوريا و تايوان، ليأتي في الترتيب الثامن و التاسع كل من استراليا و روسيا، أما الترتيب العاشر فتراوح بين كندا و الهند.

الخلاصة : يمكن الإشارة في نهاية هذه الدراسة لمجموعة من الخصائص التي ميزت أداء الصادرات الصينية خلال عاميّ 2001-2007، والتي ساهمت بشكل جلي في بلورت أداءها خلال الأزمة المالية العالمية :-

أ. حجم الصادرات وحصتها السوقية : شهد إجمالي الصادرات الصينية وتيرة نمو متسارعة ومتزايدة مع مرور الوقت، ويسهم الطلب العالمي المتنامي على المنتج الصيني، في حفاظ الصادرات الصينية على مركزها الريادي في السوق الدولية.

ب. دور الصادرات في الاقتصاد الصيني : يُظهر معدل الاعتماد على الصادرات منحاً تصاعدياً، وذلك نتيجة لاهتمام الحكومة الصينية بقطاع الصادرات، وعملها المتواصل على تنويع وتطوير منتجاتها التصديرية، وهو ما يمثل الدور المحوري للصادرات في النمو الاقتصادي للصين.

ج. تنافسية الصادرات : انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، كان بمثابة محفز جديد للحكومة الصينية لترقية صادراتها، وجعلها السلعة الأولى في السوق الأوروبية والعالمية، وهو الأمر الذي ساهم ولحد كبير في رفع المحتوى التكنولوجي للسلع الصينية و توسع نطاق أسواق الصادرات الصينية، وهو ما يُمثل بالضبط نتاج إستراتيجية الحكومة الصينية القاضية بتنويع صادراتها وتوسيع أسواقها، بغرض زيادة تنافسية الصادرات الصينية في السوق الدولية، وتنويع المخاطر من خلال تنويع الأسواق.

الإحالات والمراجع :

[1]. يتم حساب معدل الإعتماد على التجارة الخارجية بالإعتماد على طريقتين : تتمثل الطريقة الأولى في إيجاد نسبة إجمالي التجارة الخارجية، بما في ذلك إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو الأسلوب الأكثر شيوعاً في حساب هذا المعدل، أما الطريقة الثانية فتتمثل في إيجاد نسبة القيمة المضافة الصناعية لإجمالي التجارة الخارجية، و هي الطريقة التي أعتمدت من طرف البنك العالمي للمقارنة بين مستويات الإنفتاح الخارجي للإقتصادات.

[2].Li Jian & Huang Huan, Analysis Status and Cause of China Foreign Trade Dependence Degree, Coastal Enterprises and Science and Technology Magazine, GuangXi Academy of Siences, N.12, 2006, P4.

[3].Yang Cuihong & Pei Jiansuo, Import Dependence of Foreign Trade: A Case of China, Paper for the 16th International Conference on Input Output Technique, July 2-6, 2007, Istanbul, Turkey, P2.

[4]. عجز في الميزان التجاري الصيني للمرة الأولى منذ 6 سنوات، موقع قناة بي بي سي، 2010/4/10، تاريخ التصفح 2011/12/23، على الرابط

http://www.bbc.co.uk/arabic/business/2010/04/100410_dh_china_economy_tc2.shtml

[5].Henan Provincial System Information, China Economic in 2010: the Export-Oriented Economic Model; Problems and Prospects, on the fellow link:

http://www.ha.stats.gov.cn/lh/sjsj/qgjj/webinfo/2011/01/1291597837381211.htm

[6]. Javier Silva-Ruete, The development of China's export performance. alternate executive director of the IMF for the constituency of Argentina, Bolivia, Chile, Paraguay, Peru, and Uruguay, at a conference at the central reserve bank of Peru Lima, Peru, March 7.2006.

[7]. Liu JianLi, China's export trade structure, analysis of competitiveness changes and trade policy, Reform of Economic System Magazine, Social Sciences Academy of Sichuan Province N.01, 2009, P12-13.

[8]. النظام المتناسق لتوصيف السلع Harmonized System : هو جدول معتمد لتصنيف وتبويب السلع وفق أسس متفق عليها عالمياً بموجب إنفاق النظام المنسق لوصف وترميز السلع، وهو نظام مقبول عالمياً في مجال التصنيف التجاري، أستحدث نظام HS لتصنيف السلع بتاريخ 1988/01/01، يتم إستخدامه من قبل 190 دولة كأساس للتعاريف الجمركية ولتجميع البيانات والإحصائيات حول التجارة الدولية، يشتمل تصنيف HS على أكثر من 98% من السلع التي يتم الإتجار بها عالمياً، أي حوالي 5000 مجموعة من السلع. وُضع هذا النظام لتحقيق أهداف إحصائية و اقتصادية ولتسهيل عملية التبادل التجاري، عدّل في السنوات 1990، 1996 و2002. النظام المتناسق هو تصنيف دولي من ستة أرقام تم تطويره من قبل منظمة الجمارك العالمية World Customs Organization WCO وبعض الدول وسعته إلى تصنيف من ثمانية أرقام لأغراض التصدير وإلى تصنيف من عشرة أرقام لأغراض جمركية. يستخدم لغايات معرفة نسبة الرسم المطبق على أي سلعة من خلال الرجوع إلى الفهرس Nomenclature، يتم ترتيب السلع على درجة التصنيع التي لحقت بها وهي:1/ مواد خام. 2/ منتجات نصف مصنعة. 3/ منتجات جاهزة توزع ضمن المجموعات التالية: الحيوانية، النباتية، الثروات الطبيعية، المنتجات الصناعية. المعلومات مأخوذة من المعهد العربي للتخطيط/الكويت، تاريخ التصفح 2011/12/25، على الرابط http://www.arab-api.org/course18/c18_3-2.htm

[9]. Die: قالب (أسطمبة) (فورمة): فورمه من معدن صلب أو خشب به سكاكين مساطر للقطع و التحزيز، تستخدم لتحزيز وقطع أو عمل تأثيرات بارزة على أجزاء أو غفل من الورق أو البلاستيك. جزء معدني يستخدم لتشكيل البلاستيك المنصهر إلى أفراخ، قضبان أو أي شكل آخر. Mould: قالب (تشكيل): تجويف يتم فيه صب أو دفع مادة منصهرة (زجاج، معدن، بلاستيك) لتتشكل بالشكل المطلوب المماثل الداخلي للقالب."التعريفات مأخوذة من موقع وزارة التجارة و الصناعة المصرية، قطاع نقطة التجارة الدولية المصرية، قاموس التعبئة والتغليف، تاريخ التصفح: 2011/12/26، على الرابط

http://www.tpegypt.gov.eg/Arabic/PackingDict.aspx?id=

[10]. Javier Silva-Ruete, The development of China's export performance, Ibidem.

[11].Wang Jinzhen, China’s National Export Strategy and CCPIT’s Role, Paper for 7th World Conference of TPOs; The Hague, The Netherlands, 2008,13-14 October 2008.

المواقع المرجعية :

1. China National Bureau of Statistics http://www.stats.gov.cn/english/

2. China General Administration of Customs http://www.customs.gov.cn/publish/portal0/

3. China Ministry of Commerce http://english.mofcom.gov.cn/

4. Trading economics http://www.tradingeconomics.com/

5. Starmass International www.starmass.com